

## منظمة العفو الدولية بيان للتداول العام

29 يوليو/تموز 2015  
رقم الوثيقة: MDE 11/2186/2015

### يجب على سلطات البحرين احترام حقوق الإنسان عند تحقيقها في تفجير سترة

دعت منظمة العفو الدولية السلطات البحرينية اليوم إلى ضمان عدم إخضاع من قبض عليهم بالعلاقة مع التفجير الأخير للتعذيب ولغيره من صنوف المعاملة القاسية في الحجز.

حيث أعلن رئيس الأمن العام في وزارة الداخلية أنه قد تم القبض على عدة أفراد فيما يتعلق بتفجير في قرية سترة، وهي جزيرة إلى الجنوب من العاصمة، المنامة، أدى إلى مقتل شرطيين وجرح ستة آخرين أمس. وتم نشر أعداد كبيرة من أفراد قوات الأمن في سترة، وتبع ذلك عدد من عمليات الإغارة على المنازل واعتقالات واسعة النطاق. إن منظمة العفو الدولية تعترف بواجب السلطات البحرينية ومسؤوليتها عن أن تقبض على الأشخاص المسؤولين عن مقتل الشرطيين وجرح الستة الآخرين وتخضعهم للمساءلة، بيد أن المنظمة تحض السلطات على ضمان عدم اعتقال من قبض عليهم تعسفاً أو تعريضهم لخطر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وعلى السماح لهم على وجه السرعة بالتواصل مع المحامين ومع عائلاتهم. وإذا ما وجه إليهم الاتهام، يتعين أن تكون محاكمتهم عادلة ودون اللجوء إلى إصدار أحكام بالإعدام ضدهم.

فكثيراً ما تعرض الأفراد الذين قبض عليهم في العديد من القضايا التي قامت منظمة العفو الدولية بتوثيقها فيما سبق، فيما يتعلق ب تفجيرات في البحرين، للتعذيب أو للمعاملة السيئة في الأيام أو الأسابيع الأولى من احتجازهم وأثناء استجوابهم في "إدارة المباحث الجنائية" التابعة لوزارة الداخلية. ثم حكم العديد منهم بصورة جائرة وأدينوا استناداً إلى "اعترافات" انتزعت منهم تحت التعذيب. كما جُرد العشرات من جنسيتهم وحكم على عدة متهمين بالإعدام.

وعلى سبيل المثال، اشتكى العديد ممن جرى اعتقالهم بالعلاقة مع تفجير في قرية الدية، وقتل فيه ثلاثة رجال شرطة، في 30 مارس/آذار 2014، بما في ذلك أمام المحكمة، من أنهم تعرضوا للتعذيب أثناء التحقيق معهم في "إدارة المباحث الجنائية". ولم يتمكن محامو المتهمين من الالتقاء بأي منهم

إلى حين انعقاد الجلسة الأولى من المحاكمة، في 30 أبريل/نيسان 2014 رغم طلباتهم المتكررة بالسماح لهم بذلك قبل المحاكمة. كما رفضت المحكمة السماح للمحامين بالاطلاع على الأدلة بحرية (تسجيلات فيديو وصور وشهود) التي ورد ذكرها في وثائق الادعاء، ما حرمهم من حقهم في تكافؤ الأسلحة القانونية، وحال دون أن يعدّوا دفاعاً فعالاً عن موكلهم أو يستجوبوا الشهود على نحو ذي مغزى. وفي فبراير/شباط 2015، حكمت المحكمة على ثلاثة من المتهمين بالإعدام، وعلى ستة آخرين بالسجن المؤبد. وجردوا جميعاً من جنسيتهم البحرينية.

إن منظمة العفو الدولية تشعر ببواعث قلق من أن العديد ممن اعتقلوا فيما يتعلق بتفجير سترة قد يحرمون من حقهم في الاتصال بمحاميين وبعائلاتهم طيلة 28 يوماً، طبقاً لتعديلات سنة 2014 لقانون مكافحة الإرهاب، رغم مخالفة ذلك للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وهذا يعرضهم لخطر التعذيب وإساءة المعاملة. كما يخول قانون مكافحة الإرهاب سلطات الاحتجاز توقيفهم لمدة تصل إلى ستة أشهر دونما وسيلة للطعن في قانونية اعتقالهم أمام محكمة للقانون أو هيئة مستقلة.

وتفجير سترة يوم الثلاثاء هو الثاني خلال شهر واحد. ففي 19 يوليو/تموز، انفجرت قنبلة في العكر الغربي وجرحت شرطياً أثناء قيامه بالخدمة. وفي 2014، توفي خمسة من رجال الشرطة عقب انفجار قنابل بصورة منفصلة في قرية الدير، في فبراير/شباط، والدية، في مارس/آذار، ودمستان في ديسمبر/كانون الأول.

وقد أعلنت جميع جماعات المعارضة السياسية في البحرين إدانتها لأعمال القتل التي وقعت الثلاثاء.

وجاء تفجير سترة عقب إعلان وزارة الداخلية في 25 يوليو/تموز عن "إحباط" السلطات الأمنية محاولة لتهديب أسلحة إلى البحرين، وعن إلقائها القبض على اثنين من المشتبه بهم ممن "تلقوا تدريباً عسكرياً في إيران" و"أعطوا أموالاً للمساعدة على تنفيذ عملية التهريب الفاشلة". وصرح رئيس الأمن العام بأنه كان بين هذه الأسلحة مادة مماثلة لتلك التي استخدمت في التفجير.